

الرباط/ صليحة بجراف

في تعقيب للفريق الحركي بمجلس النواب حول «حصيلة وآفاق تطبيق الجهوية المتقدمة»

الأخ أوزين: لا يمكن للجهوية أن تنطلق إذا استمرت التبعية للمركز

الجهة يجب أن تكون وحدة قائمة الذات... تتولى تطبيق السياسات العمومية بشكل مندمج

مجهود على مستوى التمويل سيعزز بفضل الاعتمادات المرصودة بموجب قانون المالية المقبل. ولو أن التمويل غير كاف إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الخصائص، والمشاكل المتعددة التي تعرفها عدد من الجهات لا سيما البعيدة وذات الامتداد القروي لكن هناك إشكالية لا مركز القرار. بحيث أن التأشير على عدد من القرارات لا يتم إلا في المركز. وقد نادينا أكثر من مرة. وأكد جلالة الملك في أكثر من مناسبة. على ضرورة ميثاق اللامركز الإداري. فلا يمكن للجهوية أن تنطلق إذا استمرت التبعية للمركز».

وبعد أن ذكر الأخ أوزين بأن الجهات وكما هو منصوص عليه في قانونها التنظيمي لا تمارس سوى الاختصاصات الذاتية. وأن السؤال الذي يطرح بالحاح عن باقي الاختصاصات المنقولة والمشاركة- متى سيتم تطبيقها. أكد أن الجهة يجب أن تكون وحدة قائمة الذات. تتولى تطبيق السياسات العمومية بشكل مندمج والتفاني في مختلف المجالات. وضمنها التكوين المهني على سبيل المثال لا الحصر.

اعتبر الأخ محمد أوزين عضو الفريق الحركي بمجلس النواب مساء الإثنين بالرباط. الجهوية المتقدمة «طفرة نوعية في مجال التدبير المحلي».

الأخ أوزين. الذي توقف في تعقيب عن السؤال المتعلق بالسياسة العامة للحكومة حول «حصيلة وآفاق تطبيق الجهوية المتقدمة» باسم الفريق الحركي بمجلس النواب. عند آلية وفلسفة وأهداف الجهوية كرافعة للتنمية المحلية و الوطنية. تساءل عن مدى جاهزية الحكومة لتفويت صلاحياتها للجهات».

وأبرز الأخ أوزين. أنه رغم الترسانة القانونية التي واكبت هذا الإصلاح من خلال القانون التنظيمي المؤطر للجهات إلا أن التمويل غير كاف إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الخصائص. والمشاكل المتعددة التي تعرفها عدد من الجهات لا سيما البعيدة وذات الامتداد القروي.

وأضاف أن المواطنين راهنوا على الجهوية في أفقها الجديد بعد دستور 2011. لكن الملاحظ هو أن المنظور لم يتغير. رغم الترسانة القانونية التي واكبت هذا الإصلاح من خلال القانون التنظيمي المؤطر للجهات. وأردف عضو الفريق الحركي قائلا: «صحيح هناك



في تعقيب باسم الفريق الحركي حول بلورة سياسة مندمجة لفائدة للشباب

الأخ الأحمدى: الإهتمام بالشباب أصبح ضرورة ملحة ورهانا لا يحتمل الانتظار

الدعوة إلى اعتماد سياسة تتجاوب مع طموحات الشباب وتجب عن الإشكالات المرتبطة بالتشغيل والصحة والتعليم



قال الأخ عبد الحكيم الأحمدى (عضو الفريق الحركي بمجلس النواب) مساء الإثنين بالرباط. إن المجتمع لا يمكن أن يتطور إلا بشبابه.

الأخ الأحمدى. الذي أكد خلال تعقيب باسم الفريق الحركي بمجلس النواب. عن السؤال المتعلق بالسياسة العامة للحكومة في بلورة سياسة مندمجة لفائدة الشباب أن تطوير السياسات الشبابية. والإهتمام بالشباب أصبح ضرورة ملحة. ورهانا لا يحتمل الانتظار. توقف عند بعض المعطيات تهم واقع الشباب المغربي. والتي كشفت عنها وزير الشباب والرياضة يوم الخميس الماضي أمام مجلس الحكومة. واصفا إياها ب«الصادمة».

وأوضح أن الشباب الذي يصل عددهم إلى أكثر من 11 مليون ويمثلون 34 في المائة من إجمالي عدد السكان المغربية يعانون مشاكل عدة مشاكل. ف. 270 ألف منهم يغادرون المدرسة سنويا ونسبة البطالة في صفوفهم تفوق المعدل الوطني لتصل إلى 20 في المائة و50 في المائة التي تشتغل من الشباب تتولى وظائف ضعيفة. و 1% فقط من الشباب منخرطون في الأحزاب السياسية. و75% من الشباب بلا تغطية صحية و20% مهددون باضطرابات صحية ونفسية.

وبعد أن أكد عضو الفريق الحركي بمجلس النواب. على أنه أن الأوان لصياغة استراتيجية مندمجة. طموحة ومبدعة والقطع مع السياسات الجزأة والمشتتة بين القطاعات. دعا إلى اعتماد سياسة تتجاوب مع الطلب المجتمعي الأني للشباب وتجب عن الإشكالات المرتبطة بالتشغيل والصحة والتعليم. وإيجاد حلول واقعية لمشاكل الشباب الحقيقية. وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة-بمقاربة تروم تحسين مستوى حياتهم الاجتماعية. الاقتصادية. السياسية والثقافية. وتطوير قدراتهم للمساهمة في بناء المجتمع.

خلال اجتماع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب

الأغلبية تؤكد على الطابع الإجتماعي لمشروع قانون المالية 2018 والمعارضة تدعو إلى مزيد من الإهتمام بالفتات الهشة

تباينت مواقف الفرق النيابية لدى مناقشتها لمشروع قانون المالية لسنة 2018. خلال اجتماع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب. خلال مناقشتها. في جلسة أولى صباح اليوم الثلاثاء. هذا المشروع. بين الأغلبية التي تؤكد على طابعه الاجتماعي. والمعارضة التي تدعو إلى مزيد من الاهتمام بالفتات الاجتماعية الهشة. فبخصوص مواقف فرق الأغلبية. أكدت أن مشروع قانون المالية لسنة 2018 يرتكز أساسا. على دعم القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتشغيل ومحاربة الفوارق المحلية وتطوير التصنيع وتعزيز دور الجهوية المتقدمة وإصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة. مسجلا ب«إيجابية» ما خصصه هذا المشروع من اعتمادات للقطاعات الاجتماعية. والتي تبلغ 130 مليار درهم. وذكرت. على سبيل المثال. أن الموارد المالية التي خصصها هذا المشروع لقطاع التعليم تفوق ما تخصصه مجموعة من الدول لهذا القطاع مقابل النتائج الإيجابية التي يتم تحقيقها في هذه الدول. داعية. في نفس الوقت. إلى التركيز على جودة نتائج ومردودية النظام التعليمي والعمل على إصلاح نموذج هذا النظام.

وفي مجال التشغيل سجلت. أيضا. ب«إيجابية» ما بلورته الحكومة من إجراءات في مجال خفض المقاولات. وماخصصته من اعتمادات في ميدان تشغيل الشباب على الخصوص. داعية إلى إيجاد حل نهائي للملفات العالقة في إطار برنامج «مقاولتي» بشكل يضمن مصالح الجميع.

وبعد أن أكدت على أهمية الاعتمادات التي خصصت للعالم القروي. طالبت بالتنفيذ الجيد للبرامج التي تولي عناية خاصة للوسط القروي من أجل الاستجابة لتطلعات المواطنين والمواطنات.

وذكرت بأن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2018 يأتي في سياق مهممة يطبعها الحضور القوي والتصاعد لدور المملكة في إفريقيا والثقة والمصادقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمغرب التي ساهمت. بشكل كبير. في محاصرة خصوم الوحدة الترابية للمملكة. وكذا في

إطار السياقات المتعلقة بالمنخ الديمقراطي والحرية التي يشهدها المغرب. وفي هذا الصدد. طالبت باستحضار مضامين الخطاب الملكية والتوجيهات السامية لجلالة الملك في مجال خدمة الوطن والمواطنين ومساءلة النموذج التنموي الحالي بمنهجية ربط المسؤولية بالمحاسبة. وكذا في مجال تعزيز دور الجهوية المتقدمة في ترسيخ العدالة المحلية والرفع من مؤشرات النمو. وذلك من خلال برمجة مشاريع تنموية تستجيب لحاجيات المواطنين والمواطنات. وبخصوص محور الجهوية المتقدمة. طالبت بمواصلة الجهود المتعلقة بهذه الجهوية وتمكينها من الموارد البشرية اللازمة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتوزيع الموارد المالية بشكل شفاف ما بين الجماعات الترابية للجهة. وذلك من أجل أن تحدث الجهوية المتقدمة «ثورة حقيقية» في مجال التنمية وتعزيز العدالة المحلية.

أما فرق المعارضة فاعتبرت أن مشروع قانون المالية لسنة 2018 «لم يستجيب بالشكل الكافي لانتظارات المواطنين». خاصة الفتات

الهشة. داعية إلى إعادة النظر في الاعتمادات المخصصة لهذه الفتات والإجابة على انتظارات المغاربة عموما في مختلف المجالات. وفي هذا السياق. أكدت. أن العجز في ميزانية والميزان التجاري «الذي يكرسه مشروع قانون المالية لسنة 2018» يؤدي إلى الزيادة في المديونية الداخلية والخارجية للمملكة. ما يؤثر بشكل كبير على المستوى المعيشي للمواطنين والمواطنات. خاصة الفتات الهشة.

في سياق آخر. انتقدت غياب مواكبة مشروع الميزانية لسنة 2018 لعودة المملكة إلى الاتحاد الإفريقي وإلى الانضمام المرتقب للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (سيدباو). وذلك من خلال بلورة إجراءات خفزية لفائدة المقاولات والشركات التي تعتمد الاستثمار في إفريقيا.

كما دعت إلى وضع سياسة صناعية ناجعة وليس اتخاذ إجراءات محدودة لدعم التصنيع في مشروع قانون المالية لسنة 2018. وكذا تقييم نتائج الاستثمارات العمومية ومراجعة جودة الانفاق العام.

الإتحاد البرلماني

العربي يدين الاعتداء الإرهابي على قوات الأمن بالبحرين

أدان الاتحاد البرلماني العربي الاعتداء الإرهابي الذي تعرضت له قوات الأمن في ملكة البحرين موقعا ضحايا بين قتيل وجريح. وقال الاتحاد في بيان له «إن هذا الاعتداء الأثم على قوات الأمن وهيبة الدولة. إنما يستهدف أمن واستقرار ملكة البحرين. بل إن الغاية منه هي المس بأمن الناس وإثارة القلاقل من أجل تحقيق أهداف لا تؤدي إلا إلى الخراب وزعزعة الاستقرار وترويع النفوس المطمئنة».

ودعا الاتحاد البرلماني العربي دول العالم إلى الوقوف إلى جانب البحرين. وتقديم كل الدعم اللازم لمواجهة الإرهاب «الذي لا يقيم أي اعتبار للإنسان والقيم الإنسانية من جهة. ولا لأي شريعة سماوية أو وضعية من جهة أخرى».

وأعلن الاتحاد تضامنه الكامل مع الأشقاء في ملكة البحرين. ملكا وحكومة وشعبا. مجددا استنكاره لهذا الاعتداء «خصوصا أنه يأتي في لحظة حرجة تمرها الأمة العربية جمعاء».